

Distr.: General  
18 September 2012  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون  
البند ٩٥ (ث) من جدول الأعمال المؤقت\*  
نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

إضافة\*\*

المحتويات

الصفحة

٢	.....	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	.....	أذربيجان
٥	.....	البرتغال

\* A/67/150.

\*\* وردت المعلومات المدرجة في هذا التقرير بعد صدور التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ آب/أغسطس ٢٠١٢]

### عام

تدابير بناء الثقة والأمن أدوات قيّمة في توليد شعور مشترك بالثقة والأمن بين الدول. وينبغي أن يجري تنفيذ هذه التدابير بطريقة تضمن حق كل دولة في التمتع بالأمن على قدم المساواة، بما يكفل عدم حصول أي دولة منفردة أو أي مجموعة من الدول على مزايا دون سواها.

وتبذل أذربيجان جهودا دؤوبة على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي لضمان التنسيق والتعاون بدرجة أوثق في تنفيذ التزاماتها في مجال تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح، وتدابير بناء الثقة والأمن. وتنخرط أذربيجان بانتظام، بوصفها دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تبادل المعلومات، وتقديم التقارير وتتلقى الزيارات في إطار عمليات التفتيش والتقييم والمراقبة في الموقع. بموجب وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن والصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن، ووثيقة المنظمة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووثيقة المنظمة المتعلقة بالمبادئ المنظمة لنقل الأسلحة التقليدية، إلخ.

وتمثل تدابير بناء الثقة والأمن هذه، إلى جانب النظم القائمة لتحديد الأسلحة، أداة تكميلية في تعزيز مستوى الأمن بين الدول على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. ويجدر توضيح أن تدابير بناء الثقة والأمن ليست اختراعا ثابتا صيغ في إطار نهج "مقاس واحد يناسب الجميع"، بل هي مجموعة من الأنشطة يتنوع كل من جغرافيتها وشكلها ومجال تطبيقها حسب مستوى العلاقات بين الدول داخل سياقات إقليمية ودون إقليمية معينة.

ومن الواضح أنه لا يمكن إخراج تدابير بناء الثقة والأمن من السياق السياسي والأمني العام، وخصوصا عندما ينظر إلى حالات النزاع كمجال تطبيق محتمل. وعلى الرغم من الإقرار بأن تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن أثرا إيجابيا على الاستقرار السياسي والبيئة الأمنية بصفة عامة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لم يسهما مع ذلك بشكل فعال في حالات النزاع، وخاصة في منطقة جنوب القوقاز. ورغم أن هذه نتيجة

مؤسفة، فقد كان يمكن توقعها تماما، نظرا لوجود تناقض صارخ بين أقوال الدول وأفعالها الحقيقية على أرض الواقع من جهة، ولعدم إبداء أي احترام للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي توجه العلاقات بين الدول. ولذلك، لا يمكن أن تكون تدابير بناء الثقة والأمن فعالة إلا عندما يكون هناك التزام حقيقي من جانب الدول بالسلام والاستقرار، تؤكد إجراءات ملموسة تحظى بالثقة.

### العقبات التي تحول دون تدابير بناء الثقة والأمن الفعالة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي

أشارت الجمعية العامة، في قرارها ٣٨/٦٦ إلى التزامات الدول الأعضاء بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها وبتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. ومن شأن التجاهل المستمر والمتعمد لهذه الالتزامات، وغيرها من الالتزامات القانونية الدولية، أن يقوّض السلام والأمن والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز. وبالفعل، انتهكت أرمينيا انتهاكا صارخا الالتزامات المذكورة أعلاه باستخدام القوة العسكرية لاحتلال أراضي أذربيجان، والقيام بالتطهير العرقي هناك، وإقامة كيان انفصالي تابع لها مبني على أساس إثني على الأراضي المحتلة. وقد أدان مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة بهذا الموضوع المتخذة في عام ١٩٩٣ احتلال أراضي أذربيجان، وكرر التأكيد على سيادتها، وعلى السلامة الإقليمية وحرمة الحدود المعترف بها دوليا، وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة من أذربيجان. واتخذت الجمعية العامة ومنظمات دولية أخرى موقفا مماثلا. ومع الأسف لم تنفذ أرمينيا أي قرار من القرارات المذكورة أعلاه.

وفي ضوء هذه الخلفية، تواصل أرمينيا، في انتهاك جسيم منها لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي هي طرف فيها، تعزيز وجودها العسكري في أراضي أذربيجان المحتلة، إذ نشرت هناك أكثر من أربعين وحدة قتالية مجهزة جيدا ومدعومة بما يصل إلى ٣٥٠ دبابة قتالية، و ٣٩٨ مركبة قتالية مصفحة، و ٤٢٥ منظومة مدفعية (عيار ١٠٠ مم فما فوق)، وقرابة ٤٥٠٠٠ من الأفراد العسكريين. ويصل العدد الإجمالي للمعدات والأفراد العسكريين المحدد في المعاهدة، المعلن عنه وغير المعلن عنه، في إقليم أرمينيا والأراضي المحتلة بأذربيجان على السواء إلى ٤٨١ دبابة قتالية، و ٥٩٩ مركبة قتالية مصفحة، و ٧١٨ منظومة مدفعية، و ٩١ ٨٠٤ من الأفراد العسكريين. وينبغي أن يؤخذ في الحسبان أنه وفقا للمعاهدة، لا يسمح لأرمينيا بأن تحتفظ في إقليمها إلا بـ ٢٢٠ دبابة قتالية، و ٢٢٠ مركبة قتالية مصفحة، و ٢٨٥ منظومة مدفعية، كما لا يسمح لأرمينيا، بموجب البيان الختامي للمفاوضات المتعلقة بتعداد أفراد القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بأن يكون لديها أكثر من ٦٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين المسلحين. وتعطي هذه الأرقام صورة واضحة عن مدى تجاوز أرمينيا الحدود المسموح بها بموجب المعاهدة. وعلاوة على

ذلك، تبين التحليلات المقارنة أن أرمينيا، قياساً على حجم سكانها، ومساحة إقليمها، وميزانيتها السنوية، ومعدل ناتجها المحلي الإجمالي، تعتبر أكثر البلدان تسليحاً في منطقة جنوب القوقاز من حيث النفقات العسكرية، والمساعدة العسكرية الأجنبية، والأفراد العسكريين، وكميات الأسلحة المشتراة.

ويشكل عدد من التدابير الأخرى التي اتخذتها أرمينيا بهدف تعزيز الوضع القائم للاحتلال ونتائج التطهير العرقي عوائق خطيرة لآفاق السلام. وقد أصبحت انتهاكات وقف إطلاق النار المنتظمة والهجمات المتعمدة للقوات المسلحة لأرمينيا ضد المدنيين الأذربيجانيين والممتلكات المدنية الأذربيجانية أكثر تواتراً وعنفاً في الآونة الأخيرة، مما أسفر عن مقتل وتشويه الكثير من السكان المقيمين بالقرب من خط المواجهة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذه الهجمات وأعمال استفزازية أخرى تزامنت في عدد من المناسبات مع تكثيف جهود السلام.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يساهم التهجير القسري لمئات الآلاف من الأذربيجانيين من الأراضي المحتلة، ورفض السماح بعودتهم، والمحاولات المتواصلة لتغيير التوازن الديموغرافي، وتدمير التراث التاريخي والثقافي الأذربيجاني والاستيلاء عليه وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية المنفذة في الأراضي المحتلة في بناء الثقة، وتجاوز عدم الثقة، والدنو من حل متفاوض بشأنه. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل ترويج قادة أرمينيا المكشوف للأفكار البغيضة المتعلقة بالتفوق العنصري، وعدم التوافق العرقي والديني، والكرهية تجاه أذربيجان وغيرها من الدول المجاورة، وكذلك التحريض العلني للشباب والأجيال المقبلة في أرمينيا على خوض حروب جديدة وعلى العنف تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي ويستوجبان الاهتمام ورد الفعل المتواصلين من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع.

ومن الواضح أن أي تعاون إقليمي يشمل أرمينيا سيكون بعيد المنال ما لم تبرهن تلك الدولة من خلال الأفعال عن روح بناءة في ما يخص إيجاد تسوية للتراع عن طريق التفاوض تؤدي إلى احترام القانون الدولي وإنهاء احتلال أراضي أذربيجان.

ويجدر أيضاً تذكّر أن أخطر الجرائم التي تشغل المجتمع الدولي ارتكبت أثناء عدوان أرمينيا على أذربيجان. ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب جوهرية لضمان السلام المستدام، والحقيقة، والمصالحة، وحقوق الضحايا ومصالحهم، ورفاه المجتمع بأكمله. وأذربيجان واثقة من أن الاستمرار في اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني، إلى جانب الأسس القانونية القائمة للمحاكمة القضائية لمرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة ومعاقبتهم، سيساعد على تقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم ضد المدنيين الأذربيجانيين إلى

العدالة؛ شريطة تحقيق جملة أمور منها ألا يكون مرتكبو الجرائم قادرين على التستر وراء مناصبهم الرسمية من أجل الإفلات من العقاب في إطار إجراءات ملائمة.

وتؤمن أذربيجان بصدق أنه لا بديل لسيادة القانون، والعدالة، والسلام، والاستقرار، والتعاون الإقليمي المفيد للجميع. وستواصل، بالتعاون الوثيق مع شركائها الدوليين، بذل قصارى جهدها لزيادة مساهمتها في تحقيق هذا الهدف.

## البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢]

تدابير بناء الثقة عنصر أساسي في تحقيق السلام والأمن والحفاظ عليهما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وبما أن تدابير بناء الثقة تزيد في الشفافية، فهي عامل هام في منع نشوب النزاعات وفي تحقيق الاستقرار في المناطق التي توجد فيها نزاعات بالفعل.

وعلى الصعيد الوطني، تنشر البرتغال سنويا ميزانيتها العسكرية، التي هي متاحة أيضا للمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر، مثل معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

وتؤيد البرتغال بقوة تدابير بناء الثقة، بالصيغة التي اعتمدها بها الأمم المتحدة ووكالاتها.

والبرتغال، بوصفها دولة عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ملتزمة أيضا سياسيا بالتدابير التي وضعت بموجب وثيقة فيينا ووثائق أخرى اعتمدها تلك المنظمة الإقليمية.

وبالإضافة إلى ذلك، تتيح البرتغال البيانات الوطنية عن تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية، التي تقدمها إلى الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي وأمانة اتفاق فاسينار. وتدرج منشورات متاحة على نطاق واسع هذه البيانات، ومنها تقرير الاتحاد الأوروبي السنوي عن صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية.

وعلاوة على ذلك، تمثل البرتغال، في ما يتعلق بتصدير الأسلحة، امتثالا كاملا للموقف الموحد لمجلس الاتحاد الأوروبي 2008/944/CFSP، الذي يحدد قواعد موحدة لجميع الدول الأعضاء. وتشمل تلك القواعد احترام عمليات الحظر الدولية والإقليمية، والاستقرار الإقليمي وعلى وجه الخصوص حقوق الإنسان.